الأمم المتحدة

A/C.5/68/SR.24

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
20 January 2014
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الرابعة والعشرين

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الاثنين ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد تالاس ..... (فنلندا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويز ماسيو

المحتويات

البند ١١٦ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(و) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة (تابع) (A/68/106/Add.1)

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/68/628 و A/68/656)

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/68/7/Add.10 و A/68/7/Add.10/Corr.1 و A/68/327 و A/68/327/Add.1 و A/68/327/Add.2 و A/68/A/68/327/Add.3 و A/68/327/Add.4 و A/68/327/Add.5 و A/68/327/Add.6)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/68/L.55/Rev.1: حالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/68/7/Add.16 و A/C.5/68/16).

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (A/68/538 و A/68/653)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-62187 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١١٦ من جدول الأعمال: تعيينات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية وتعيينات أخرى (تابع)

(و) تعيين أعضاء في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة (تابع) (A/68/106/Add.1)

١ - **الرئيس:** وجه انتباه اللجنة إلى الوثيقة A/68/106/Add.1، التي أشار فيها الأمين العام إلى القرار ٤١٢/٦٨، حيث قررت الجمعية العامة، بناء على توصية اللجنة الخامسة، تعيين عضو واحد في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة وإرجاء تعيين عضوين لشغل الشاغرين المتبقيين إلى موعد لاحق. وقال إن الأمين العام أبلغ الجمعية العامة بأن حكومة الفلبين رشحت السيدة بوليدو تان لشغل مقعد واحد شاغر في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لعضوية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، وبأن مجموعة دول آسيا والمحيط الهادئ أيدت ترشيحها. وقال الرئيس إنه يعتبر أن اللجنة تود أن توصي بتعيين المرشحة بالتزكية.

٢ - وقد تقرر ذلك.

٣ - وأوصي بتعيين السيدة بوليدو تان (الفلبين) عضوا في اللجنة الاستشارية المستقلة للمراجعة لولاية مدتها ثلاث سنوات تبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤.

البند ١٣٣ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (تابع)

تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/68/628 و A/68/656)

٤ - **السيدة كاسار بيريس** (المراقبة المالية): عرضت تقرير الأداء الثاني عن الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ (A/68/628) وقالت إن التقرير يقدم تقديرا للمستوى النهائي المتوقع للنفقات، استنادا إلى النفقات الفعلية خلال الأشهر الـ ٢١ الأولى من فترة السنتين والاحتياجات المتوقعة للأشهر الثلاثة الأخيرة. وأضافت أن التقديرات تأخذ في اعتبارها أيضا التغيرات في افتراضات الميزانية المتعلقة بمعدلات التضخم وأسعار الصرف وتسويات تكلفة المعيشة. وأوضحت أن التقديرات تعكس زيادة صافية قدرها ١٧٣,٢ مليون دولار، وهو رقم يشمل زيادة الاحتياجات في إطار أبواب النفقات فيما يتعلق بإعادة تقدير التكاليف المؤجلة للوظائف، والنفقات غير المنظورة والاستثنائية المتكبدة وفقا للقرار ٢٤٩/٦٦، والالتزامات المأذون بها لإعانة المحكمة الخاصة لسيراليون، وأعمال الإصلاح في أعقاب عاصفة ساندي. وقالت إن هذه الزيادة في الاحتياجات يقابلها جزئيا نقصان تحت بند الموارد غير المتعلقة بالوظائف، وزيادة في الإيرادات. وأشارت إلى أن التقرير يتضمن معلومات عن الخبرة المكتسبة من عقود الشراء الآجل وممارسات العرض ذات الصلة، وفقا للقرار ٢٤٦/٦٧ الذي أذنت الجمعية العامة بموجبه للأمين العام باستخدام عقود الشراء الآجل لحماية الأمم المتحدة من تقلبات أسعار الصرف.

٥ - **السيد رويز ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/68/656)، وقال إن اللجنة الاستشارية توصي الجمعية العامة عموما بالموافقة على التقديرات المنقحة الواردة في إطار أبواب النفقات من ميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ وتقديرات الإيرادات ذات الصلة. وأضاف أن اللجنة الاستشارية قدمت ملاحظات على تعديلات معينة في النفقات، وشدد على الحاجة إلى توفير معلومات واضحة ومفصلة بشأن الآثار المترتبة على التدابير المتعلقة بالسفر التي صدر بها تكليف في قرارات متعاقبة للجمعية العامة، فيما يتعلق بالاحتياجات من الموارد وبالتكاليف المخصصة

وغير المتوقعة المرتبطة بذلك في إطار المخطط العام لتجديد مباني المقر. وأعرب عن موافقة اللجنة على أن التجربة المكتسبة من عقود الشراء الآجل سمحت على ما يبدو بتحقيق قدر أكبر من التيقن في الميزانية، وربما تصلح كأداة هامة في يد الأمين العام للسيطرة بصورة أفضل على آثار تقلبات سعر العملة في الميزانية. ولذلك توصي اللجنة الاستشارية الجمعية العامة بأن تطلب إلى الأمين العام تقديم تقييم أشمل عن عقود الشراء الآجل في تقريره الأول عن أداء الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٦ - **السيد طومسون** (فيجي): تحدث بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين فقال إن المجموعة لاحظت أن المستوى النهائي للنفقات المدرجة في الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بلغ ٦٠٣,٧ ٥ مليون دولار، مما يمثل زيادة صافية في النفقات قدرها ١٧٣ مليون دولار. وأكد أن الدول الأعضاء ينبغي أن تتصرف بمسؤولية فيما يتعلق بالموافقة على الاعتماد النهائي وتحديد ما يلزم من الأنصبة المقررة لتغطية النفقات المشروعة التي تكبدتها المنظمة بالفعل، وألا تُضعف المنظمة بحجب الموافقة على مبالغ سبق الالتزام بها لتنفيذ ولايات تمت الموافقة عليها.

٧ - وأشار إلى أن الجمعية العامة قررت في قرارها ٢٤٦/٦٧ إرجاء النظر في إعادة تقدير التكاليف المتعلقة بالوظائف، وقد استُخدم ذلك القرار لطلب مزيد من التخفيضات في سياق ممارسات إدارة الشواغر، لتبرير ترك الوظائف شاغرة من أجل تحقيق الهدف الوهمي المتمثل في استيعاب التكاليف المرتبطة بإعادة التقدير. وقال إن المجموعة تلاحظ مع القلق ما أدت إليه هذه الممارسة من زيادة في متوسط معدلات الشغور خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣، على عكس المسار الذي كانت عليه المنظمة في الآونة الأخيرة نحو انخفاض معدلات الشغور. وينبغي عدم ترك أية وظائف شاغرة لتحقيق وفورات في الميزانية. وأعلن أن هذا النهج ليس من شأنه إضعاف تنفيذ الأنشطة الصادر بها تكليف فحسب، بل إنه يقوض صلاحيات الجمعية العامة فيما يتعلق بتخصيص الموارد وتحديد ملاك الموظفين.

٨ - وأضاف أن التجربة الأولية التي اكتسبتها المنظمة باستخدام عقود الشراء الآجل هي تجربة إيجابية؛ وتطلع إلى سماع الكيفية التي يمكن بها تعزيز تلك النهج المشروعة من أجل تحقيق المزيد من الكفاءة دون التأثير سلبا في تنفيذ الولايات. وأخيرا أشار إلى أن إعادة تقدير التكاليف هي جزء لا يتجزأ من إجراءات الميزانية المنصوص عليها في قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، وأكد أن المجموعة سترفض أية محاولة لتقويض الحل التوفيقي الذي تم التوصل إليه بخصوص تلك الإجراءات.

٩ - **السيدة باور** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد وهي الجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا، وبلدي عملية الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك، بالإضافة إلى جورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقالت إن وفد بلدها ينتظر من الأمانة العامة أن تتقيد بقدر الإمكان بمستوى الميزانية المتفق عليه وهو ٥,٦٠٣ بلايين دولار. ولذلك أعربت عن خيبة أملها حين رأت أن المستوى النهائي المتوقع للنفقات في إطار الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ بلغ ٥,٦٠٣ بلايين دولار، مما يعكس زيادة قدرها ٢٠٤,٣ مليون دولار بالمقارنة مع مستوى الميزانية المنقحة. وقالت إن اللجنة، على الرغم من كونها بينت بوضوح توقعها بأن يحقق الأمين العام وفورات كبيرة خلال عام ٢٠١٣، فقد وجدت أمامها ميزانية منقحة لا تكاد تختلف عن التوقعات المضخَّمة التي قُدمت في الدورة السابعة والستين. وقالت إن قرار الجمعية العامة بإرجاء النظر في إعادة تقدير التكاليف المتصلة بالوظائف لا يعني مجرد تأخير، وينبغي عدم افتراض الموافقة على مزيد من التمويل.

١٠ - وأعلنت أن وفد بلدها يود قبل اتخاذ أي قرار أن يفهم تفاصيل النفقات في عدد من المجالات، بما في ذلك النفقات غير المنظورة والاستثنائية، لا سيما تلك المتعلقة بالأعمال العلاجية في أعقاب عاصفة ساندي، وتكاليف الموظفين، وتكاليف السفر، وتكاليف الأثاث والمعدات.

١١ - وقالت إن من المؤسف كون إعادة تقدير التكاليف، ولا سيما التكاليف المتعلقة بالموظفين، تشكل مرة أخرى المحرك الرئيسي للنمو في الميزانية. وأشارت إلى الجهد الذي كان متوقعا أن يبذله الأمين العام لتحقيق مستويات جديدة من الكفاءة والاقتصاد والشفافية في أساليب عمل المنظمة، ولتحديد مجال للتحسين. وفي حين ساعد الشراء الآجل للعملات الأجنبية على التنبؤ بالميزانية جزئيا وأدى إلى تحقيق وفورات قدرها ٣,٥ ملايين دولار، فقد فُوِّتت فرصة لمعالجة مجمل تكلفة إعادة التقدير والسيطرة على الضغوط التضخمية. وأكدت أن التقرير بيَّن أيضا أوجه القصور في النظام الموحد، حيث لا يزال الموظفون، في معزل عن أوضاع العالم الحقيقي، يُمنحون زيادات في الأجور دفعت هامش الأجر الصافي إلى مستوى يناهز حده الأقصى، ودفعت متوسط الخمس سنوات إلى ما فوق القيمة الوسيطة المتوخاة.

١٢ - وأكدت ضرورة التوقف عن إدراج إعادة تقدير التكاليف في إجراءات الميزانية من أجل تحقيق قدر أكبر من الانضباط والشفافية والمرونة. ومن الضروري أن تتوصل الدول الأعضاء والأمانة العامة إلى أساس أسلم لتلك التكاليف في الميزانية. وقالت إن وفد بلدها قدم مقترحات أولية يمكن أن تمهد الطريق أمام تحسين التنبؤ بالميزانية وتحديد طريقة مستدامة حقا لإدارة تلك التكاليف، مع الابتعاد عن النهج المتغير الذي اعتمدته الجمعية العامة في العقود الأخيرة.

١٣ - **السيد يامازاكي** (اليابان): قال إن تأخر إصدار الوثائق أدى إلى تمديد الدورة الرئيسية للجمعية العامة أكثر مما يلزم، الأمر الذي تترتب عليه آثار في الميزانية. وحث الأمانة العامة على كفالة تقديم الوثائق في الوقت المناسب لكي تتمكن اللجنة من إنهاء أعمالها وفقا للجدول الزمني.

١٤ - وأشار إلى أن الجمعية العامة اعتمدت في عام ٢٠١١ ميزانية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ كانت أقل بحوالي ٥ في المائة من ميزانية الفترة السابقة، وأن الأمين العام تعهد بإصدار تعليمات إلى جميع المسؤولين الإداريين تحت سلطته بمواصلة إيجاد سبل جديدة للاستفادة إلى أقصى حد ممكن من موارد المنظمة. وقال إنه أصبح من الواضح في عام ٢٠١٢، على الرغم من تلك التعهدات، أن الاحتياجات من الموارد ستزداد ازديادا ملحوظا، ووافقت الجمعية العامة على ميزانية منقحة قدرها ٥,٣٩٦ بلايين دولار. ولذلك فمن المؤسف كون الرقم النهائي الوارد في تقرير الأداء الثاني (A/68/628) لا يتجاوز ميزانية فترة السنتين السابقة بمبلغ ١٨٧ مليون دولار فحسب، بل يمثل أكبر ميزانية في تاريخ المنظمة، على الرغم من الضائقة المالية التي يواجهها العديد من الدول الأعضاء، بما فيها اليابان. وقد أرجئ النظر في إعادة تقدير التكاليف على أمل أن تحقق الأمانة العامة المزيد من الوفورات؛ وعوضا عن ذلك عُرض على اللجنة مقترح يتضمن زيادة كبيرة، مما يهدد بالعودة إلى أسلوب العمل المعتاد.

١٥ - وفي حين يمكن أن يعزى جزء من الزيادة إلى اعتماد ولايات جديدة، فإن العامل الرئيسي في ذلك هو منهجية إعادة تقدير التكاليف التي تنفرد بها المنظمة. ولذلك فمن الضروري أن تستكشف الدول الأعضاء سبل تمكين المنظمة من تحديد أولويات أنشطتها، مع الاستعانة بمستويات متناسبة للملاك الوظيفي، لكي يتسنى معالجة القضايا الناشئة والملحة، ووقف الأنشطة التي انقضى عهدها. وقال إن المسؤولين في المنظمة، خلافا لما يجري في أغلبية الحكومات الوطنية التي لا يُسمح لها بتجاوز مستويات الإنفاق المعتمدة، أصبحوا يتوقعون إتاحة المزيد من الموارد دائما في نهاية دورة الميزانية. وعلى الدول الأعضاء أن تعمل على تصحيح تلك العادات.

١٦ - وقال إنه سيلتمس المزيد من الإيضاحات خلال المشاورات غير الرسمية بشأن مدى ملاءمة بعض الاحتياجات من الموارد غير المتعلقة بالوظائف. وتساءل أيضا عن مدى كفاية جهود الأمانة العامة لإدارة الشواغر، حيث يبدو أن معدل الشغور الفعلي، الذي هو أقل مما ورد في الميزانية، أدى إلى زيادة قدرها حوالي ٧٠ مليون دولار في الميزانية. وقال إن وفده يحث الأمين العام على عدم السماح لأي إدارة أو مكتب بالإنفاق على نحو غير ضروري وفي اللحظات الأخيرة.

١٧ - وتمشيا مع النداء الذي وجهه الأمين العام من أجل اتباع نهج مبتكر ومختلف في التفكير والعمل، ونظرا لكون الأمم المتحدة بصدد اقتحام ميادين جديدة، فقد يستلزم الأمر أن تستطلع الدول الأعضاء حلا لم يسبق له مثيل للموازنة بين الحاجة إلى تغطية النفقات التي تكبدتها المنظمة بالفعل وبين الحاجة إلى مراعاة الصعوبات المالية التي تواجهها هذه الدول حاليا.

١٨ - **السيد تومو مونتي** (الكاميرون): قال إن الأرقام الواردة في تقرير الأداء الثاني (A/68/628) لا تعدو أن تكون تقييما جزئيا لميزانية الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣؛ وسيتعين على اللجنة أن تنتظر تقرير أداء البرامج لفترة السنتين قبل أن يتسنى إجراء تقييم نهائي للميزانية البرنامجية. وبالنظر إلى أن مبلغا يفوق ١٠٠ مليون دولار من مجموع صافي الزيادة يمكن أن يعزى إلى التغيرات في أسعار الصرف ومعدلات التضخم، فإنه يظل هناك سؤال صعب وإن يكن قيما، عن السبب الكامن وراء تلك الظاهرتين اللتين تسببان ضغوطا على الميزانية وزيادة فيها في كل عام. فإن تفضل أحد الوفود باقتراح وسائل أخرى مجدية لمعالجة مسألة إعادة تقدير التكاليف وامتصاص تكاليف التغييرات في معدلات التضخم وأسعار الصرف، فإن اللجنة ستنظر فيها بالتأكيد. وأردف قائلا إن أحكام قراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢، بما في ذلك أحكام إعادة تقدير التكاليف، تظل في تلك الأثناء أفضل النُهج التي تم التوصل إليها لمعالجة تلك التكاليف. ورغم أن احتياجات المنظمة قد تجاوزت مخصصات الميزانية خلال فترة السنتين الحالية، فينبغي أن يوضع في الاعتبار أن الأمر لم يكن كذلك دائما، وأن العوامل المحركة الرئيسية لأي زيادة كانت دائما معدلات التضخم وتقلبات أسعار الصرف.

١٩ - وفيما يتعلق بالنفقات غير المنظورة والاستثنائية، أشار إلى أن النفقات الناجمة عن الولايات الجديدة التي وافقت عليها الدول الأعضاء تشكل نسبة ضئيلة من الزيادة في الميزانية، وأن صندوق الطوارئ الذي أنشئ لهذا الغرض يلبي تلك الاحتياجات.

٢٠ - ورغم العديد من العروض التي قدمها الأمين العام عن الابتكارات التكنولوجية التي من شأنها أن تتيح القيام ببعض الأنشطة عن بعد من دون الحاجة إلى سفر الموظفين، فلا يزال يجرى عدد كبير من رحلات العمل. وعلاوة على ذلك، وعلى نحو ما أشارت إليه اللجنة الاستشارية، فإن الأمين العام لم يوفر مرة أخرى معلومات عن الأثر المترتب على الاحتياجات من الموارد فيما يختص بالتدابير المتصلة بالسفر التي صدر بها تكليف في قرارات متعاقبة اتخذتها الجمعية العامة. وسأل عن سبب عدم تقديم تلك المعلومات وعن الوفورات التي تحققت نتيجة لاستعمال تلك الابتكارات التكنولوجية.

٢١ - **السيدة باور** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إن الولايات المتحدة فخورة بالدور الذي تضطلع به بوصفها أكبر مساهم في الميزانية العادية للأمم المتحدة وفي منظومة الأمم المتحدة. فالولايات المتحدة تريد النجاح لعمليات الأمم المتحدة وبرامجها، وهي ملتزمة بمهمة الأمم المتحدة الأساسية المتمثلة في الحفاظ على السلام والاستقرار الدوليين. ولهذه

الأسباب على وجه التحديد يرغب وفدها في أن تؤدي المنظمة عملها بكفاءة وفعالية واقتصاد قدر الإمكان. فمن الواجب أن توضع الأمم المتحدة على وجه الاستعجال على مسار مالي سليم ومستدام. ولئن اتخذت بعض التدابير في هذا الصدد، فإن تقرير الأداء الثاني يبين بوضوح أن التقدم يجب أن يجري بوتيرة أسرع وبشكل أعمق وأوسع نطاقا إذا أريد للمنظمة أن ترقى إلى مستوى التحديات التي تواجهها. وقالت إن المبلغ الإضافي البالغ ١٦٠ مليون دولار الذي تسعى المنظمة للحصول عليه لإعادة تقدير التكاليف يكشف عن سوء تقدير جوهري لما يعانيه دافعو الضرائب والحكومات من ضغوط مالية في جميع أنحاء العالم. فمن الضروري إجراء إصلاحات أساسية لمنهجية إعادة تقدير التكاليف التي أدت إلى تضخم الميزانيات واستحالة التخطيط على نحو مسؤول. ولذا يجب أن تتسم المنظمة بالانضباط إزاء أولوياتها؛ ليس فقط بسبب الضغوط المالية على البلدان المساهمة فيها، وإنما كذلك بسبب التزاماتها الأخلاقية إزاء الشعوب التي ترتهن بها. ولن يتسنى استخدام الموارد للأغراض الأكثر إلحاحا إذا بُددت.

٢٢ - وأردفت قائلة إن المنظمة اتخذت بعض التدابير الهامة للزيادة من ملاءمتها لمقتضيات الأحوال وتحسين أدائها. فعلى مدى السنتين الماضيتين اضطلعت الأمانة العامة بأعمالها في حدود مخصصات الميزانية للبعثات السياسية الخاصة، وكانت هناك مساع مشكورة لإدارة الشواغر والحفاظ على الموارد عن طريق شراء العملات مسبقا وإدخال مفهوم الاقتصاد في استخدام الورق، وهي دلائل على أن المنظمة مستعدة للتخلي عن العادات القديمة وتشجيع النهج المتبعة في مباشرة الأعمال الحرة. وأكدت أن الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بما تنطوي عليه من تخفيض في الوظائف، توفر إمكانية وضع الميزانية في مسار أنسب للمنظمة. بيد أنه يمكن بل وينبغي القيام بأكثر من ذلك. فبالنظر إلى وضعية الميزانية الحالية فإن إطلاق الوعود بتغييرات في المستقبل هو، بكل بساطة، غير كاف.

٢٣ - ثم إن الجمعية العامة وافقت على ميزانية فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ على أساس الحد من الإنفاق على بعض البنود إذا فاقت تكاليف بنود أخرى التوقعات، وذلك للإبقاء على الإنفاق عموما في نفس المستوى تقريبا. وهو تعهد لم يتم الوفاء به. ورغم أن الدول الأعضاء كانت على علم بأن بعض الزيادات الصافية في التكاليف قد تحدث نتيجة لتقلبات أسعار الصرف وحالات الطوارئ، فقد كانت تتوقع أن تبقى تلك الزيادات عند أدنى حد ممكن. وقد وافقت الجمعية العامة بالفعل على مبلغ إجمالي قدره ٢٠٠ مليون دولار لإعادة تقدير التكاليف، إضافة إلى تمويل ولايات جديدة، بما في ذلك البعثتان السياسيتان الخاصتان في اليمن ومنطقة الساحل. أما الطلب المعروض على اللجنة بإضافة مبلغ قدره ١٦٠ مليون دولار فوق الميزانية المعتمدة، فإنه مغاير لطرائق عمل أغلبية المؤسسات الخاصة والمنظمات.

٢٤ - فبدلا من أن تكون ميزانية الأمم المتحدة وعاء للموارد المتاحة، غدت رهينة أي مبلغ ينفق. والحل لا يكمن في الإلحاح في طلب المزيد من الأموال من اللجنة وإنما في تحقيق توازن بين الزيادات في التكاليف غير المتوقعة والتخفيضات الانتقائية وتحسين الإدارة. فثمة اتجاه يؤسف له بالتصرف كما لو كانت الزيادات خارجة عن سيطرة المنظمة وأنها نتيجة نهج مفروغ منها لا يمكن تغييرها. والواقع أن هذه الزيادات والنهج ناجمة عن اختيار، وما أمكن اختياره أمكن أيضا تغييره.

٢٥ - وقالت إن حكومة بلدها تقترح استيعاب المبلغ الإضافي الذي قدره ١٦٠ مليون دولار دون زيادة الميزانية الإجمالية لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ أو تحميل دافعي الضرائب أعباء أخرى. ولكي تتمكن الأمم المتحدة من

دخول عهد جديد والسيطرة بحزم على الإنفاق في فترة السنتين الحالية، يجب أن تكون الأمانة العامة والدول الأعضاء مستعدة للتوصل إلى أرضية مشتركة واعتماد نهج ابتكارية والدخول في حوار والتوصل إلى قرار على أساس توافق الآراء. وعلاوة على ذلك، لا يمكن أن يكون معنى توافق الآراء اتخاذ قرار لا يحظى بدعم الدول المساهمة الرئيسية في المنظمة. والشعوب المرهقة بالأمم المتحدة تتطلع أيضا إلى ما سترسمه اللجنة من مسار جديد لتجديد المنظمة.

٢٦ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): ضمت صوتها إلى التعليقات التي أبداها ممثل اليابان فيما يتعلق بالتأخر في إصدار الوثائق، وقالت إن النظر في تقرير الأداء الثاني ينبغي أن يتم وفقا للمنهجية التي وضعت عملا بقراري الجمعية العامة ٤١/٢١٣ و ٤٢/٢١١. والتخلي عن هذه المنهجية من شأنه أن يعرقل عملية صنع القرار بدلا من تحسينها. وأضافت أن الاتفاقات التي تم التوصل إليها بشأن إعادة تقدير التكاليف في الدورتين السادسة والستين والسابعة والستين للجمعية العامة أعاقت عملية إعادة تقدير التكاليف وأثرت في المناقشات الحالية التي تجريها اللجنة بشأن هذه المسألة؛ فالنظر في إعادة تقدير التكاليف ينبغي ألا يؤجل إلى موعد لاحق. وأي قرار قد يتخذ بشأن هذه المسألة ينبغي ألا يستخدم لإدخال تغييرات على منهجية إعادة تقدير التكاليف، إذ يمكن أن يشوه عملية الميزنة ويكون له تأثير مدمر على سير عمل الأمانة العامة. بيد أن وفدها على استعداد للنظر في المقترحات المتعلقة بمنهجية إعادة تقدير التكاليف في مناسبة أخرى.

٢٧ - وأضافت إن عملية الميزنة لا تحدث في فراغ؛ فالعديد من الدول الأعضاء، بما في ذلك كوبا، تواجه أوضاعا اقتصادية صعبة. وأشارت إلى أن بلدها أكد دوما التزامه تجاه المنظمة، على الرغم من كونه دولة جزرية صغيرة نامية ورغم الصعوبات الناجمة عن الحصار، كما أنه على استعداد دائم للوفاء بالتزاماته حسب قدرته على الدفع. وعلى الرغم من أن وفد بلدها يوافق من حيث المبدأ على أن المنظمة ينبغي أن تنجز المزيد بموارد أقل، فذلك لا يعني ضرورة تخفيض الخدمات أو تغيير الولايات، كما لا يعني بأي حال من الأحوال إحداث تلك التغييرات بناء على تقدير الأمانة العامة. فينبغي إدخال أية تغييرات بناء على قرار من الدول الأعضاء لكفالة وفاء المنظمة بالولايات المنوطة بها بكفاءة. وقد طرح عدد من المقترحات لتعديل منهجية الميزانية، لا سيما فيما يتعلق بتحديد أولويات الأنشطة وإدارة معدلات الشغور. وينبغي أن تدرس الدول الأعضاء تلك المقترحات بالتفصيل، ولكن ينبغي أن يوضع في الاعتبار أنه ليس بمقدور الأمانة العامة التصدي لتلك المسائل بدون قرارات تتخذها الدول الأعضاء. فحيثما تولي الأمانة العامة أولوية لنشاط ما على حساب نشاط آخر، فإن من شأن ذلك أن يُعدّ خروجا عن القرارات التي تخضع لها إجراءات الميزانية.

٢٨ - وبالإشارة إلى الفقرة ٣٦ (ب) من تقرير الأمين العام (A/68/628) المتعلقة بالاحتياجات الإضافية الناجمة عن العمل الإضافي الذي يؤديه موظفو الأمن، سألت ما إذا جرى احتساب الآثار المالية المترتبة على التأخيرات الكبيرة للجنة في اتخاذ القرارات، بما أن الجدول الزمني لاجتماعاتها يقتضي حتما أن يعمل الموظفون، بمن فيهم أفراد الأمن، ساعات إضافية.

٢٩ - وأعربت عن قلق وفد بلدها أيضا إزاء انخفاض عدد اجتماعات فريق الخبراء المخصص والمشاركين فيها ومدتها الممولة في إطار الباب ١٦ من الميزانية، المراقبة الدولية للمخدرات ومنع الجريمة والإرهاب والعدالة الجنائية، وتغيير طرائق العمل والتمويل نظرا لتوفر الموارد الخارجة عن الميزانية. وتساءلت عما إذا كانت الأمانة العامة قررت، دون التشاور مع الدول الأعضاء، أن تمول من الموارد الخارجة عن الميزانية أنشطة كانت تمول في السابق في إطار الميزانية العادية.

٣٠ - وأخيرا طلبت من الأمانة العامة أن توضح، في المشاورات غير الرسمية، القرار المتعلق بخفض المساعدة المؤقتة للاجتماعات في جنيف ووقف العمل بترجمة الردود الخطية على قوائم المسائل الناشئة عن الهيئات المنشأة بموجب معاهدات حقوق الإنسان. فالأمانة العامة ينبغي أن تتقيد بالكامل بقرارات الدول الأعضاء عند تنفيذ الميزانية، ويجب أن تواصل العمل في إطار إعادة تقدير التكاليف.

البند ١٣٤ من جدول الأعمال: الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ (تابع)

التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/68/7/Add.10 و A/68/7/Add.10/Corr.1 و A/68/327 و A/68/327/Add.1 و A/68/327/Add.2 و A/68/A/68/327/Add.3 و A/68/327/Add.4 و A/68/327/Add.5 و A/68/327/Add.6)

الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار *A/C.3/68/L.55/Rev.1*: حالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/68/7/Add.16 و A/C.5/68/16).

٣١ - **السيدة كاسار** (المراقبة المالية): قالت، في معرض تقديمها لتقارير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة والمساعي الحميدة والمبادرات السياسية الأخرى التي أذنت بها الجمعية العامة و/أو مجلس الأمن (A/68/327 و A/68/327/Add.1 و A/68/327/Add.2 و A/68/A/68/327/Add.3 و A/68/327/Add.4 و A/68/327/Add.5 و A/68/327/Add.6)، أنها تتضمن الاحتياجات من الموارد المقترحة لما عدده ٣٤ من البعثات السياسية الخاصة. أما الميزانيتان المقترحتان لبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال والبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية، فستعرضان على نحو منفصل. وأوضحت أن مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى هما بعثتان جديدتان لم تكونا مدرجتين في حافظة التمويل المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥. وبالمثل، فإن احتياجات المكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية قد حذفت عندما تم إعداد مظروف التمويل المقترح، لأنه كان من المفترض أن البعثة لن تستمر في فترة ٢٠١٤-٢٠١٥. وأنهيت بعثتان أخريان هما مكتب الأمم المتحدة السياسي للصومال ومكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون.

٣٢ - وصنفت الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٤ مرة أخرى في إطار ثلاث مجموعات مواضيعية - المجموعة الأولى: المبعوثون الخاصون والشخصيون والمستشارون الخاصون للأمين العام؛ المجموعة الثانية: شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات؛ المجموعة الثالثة: مكاتب الأمم المتحدة ومكاتب دعم بناء السلام والمكاتب واللجان المتكاملة. وتمشيا مع الطلب المقدم من اللجنة الاستشارية، بذلت جهود من أجل توفير المزيد من المعلومات عن الموارد للعمليات الجوية؛ وتطور معدلات الشغور؛ ونسب المركبات والمعدات الحاسوبية؛ والعوامل الرئيسية للفروق في الاحتياجات من الموظفين المدنيين؛ والموارد للخبراء والخبراء الاستشاريين والسفر لكل بعثة على حدة.

٣٣ - وبلغت الاحتياجات الإجمالية للبعثات السياسية الخاصة الـ ٣٤ لعام ٢٠١٤ ما مقداره ٥٤٠,٨ مليون دولار. ويتضمن هذا المبلغ مبلغا قدره ٥٢٠,٣ مليون دولار مخصصا لـ ٣١ بعثة مستمرة أدرجت في حافظة التمويل المقترحة، ومبلغ ٢٠,٥ مليون دولار للبعثات الثلاث التي لم تدرج بعد. واقترح تحميل تلك الاحتياجات على الاعتمادات البالغ مقدارها ١,٠٨١ بليون دولار المرصودة

للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣، الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٣٤ - وفي سياق عرضها لبيان الآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/68/L.55/Rev.1 المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار (A/C.5/68/16)، قالت إنه إذا اعتمدت الجمعية العامة مشروع القرار، فسيكون من المطلوب توفير موارد تبلغ قيمتها زهاء ١,٤ مليون دولار لعام ٢٠١٤ لاستمرار المساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام. وقد أدرجت تلك الاحتياجات في تقرير الأمين العام عن التقديرات المتعلقة بالبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٤ (A/68/327/Add.1).

٣٥ - **السيد رويز ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): قال، في معرض تقديمه للتقارير ذات الصلة للجنة الاستشارية (A/68/7/Add.10 و A/68/7/Add.10/Corr.1 و A/68/7/Add.16)، إن تعليقات اللجنة وتوصياتها فيما يتعلق بالآثار المترتبة في الميزانية البرنامجية على مشروع القرار A/C.3/68/L.55/Rev.1 المتعلق بحالة حقوق الإنسان في ميانمار وردت في الفقرتين ٦٢ و ٦٤ من تقريرها بشأن هذه المسألة (A/68/7/Add.16).

٣٦ - وبخصوص مقترحات الأمين العام لعام ٢٠١٤ المتعلقة بـ ٣٤ بعثة من البعثات السياسية الخاصة البالغ عددها ٣٦، قال إن توصيات اللجنة الاستشارية الواردة في الوثيقة A/68/7/Add.10 سيترتب عليها تخفيض قدره ٤ ٢٧٣ ٢٠٠ دولار في احتياجات الميزانية المقترحة. وأضاف أن اللجنة الاستشارية تلاحظ الجهود المبذولة لتحسين شكل الميزانية المقترحة ومحتواها، وتشجع الأمين العام على إدخال المزيد من التحسينات في هذا الصدد. وتلاحظ أيضا أن الأمين العام أدرج، استجابة لطلبها، معلومات عن التعاون بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني، وتوصي بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يواصل توثيق التعاون وتحسين التنسيق بين الإدارات الثلاث.

٣٧ - واستطرد قائلا إن اللجنة الاستشارية توصي أيضا بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يقدم معلومات أشمل عن فوائد الاستراتيجية العالمية لتقديم الدعم الميداني للبعثات السياسية الخاصة في تقريره المرحلي السنوي المقبل عن الاستراتيجية. ومن المسائل ذات الصلة الافتتاح الرسمي لمكتب الدعم المشترك بالكويت في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢ الذي أتاح، وفقا لما ذكره الأمين العام، إدماج أفراد بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق وعملياتهما في كيان واحد موحد. وأضاف أن الأمين العام أشار في تقريره الأخير عن استعراض عمليات حفظ السلام (A/67/723) إلى أنه يعتزم التركيز في الفترة ٢٠١٣/٢٠١٤ على تحقيق تكامل الموارد البشرية والمعاملات المالية التي نقلت إلى مركز الخدمات الإقليمي في عنتيبي وفعاليتها بشكل كامل قبل اقتراح مراكز إضافية. وقال إن اللجنة ترى أن إنشاء مكتب الدعم في الكويت يتناقض على ما يبدو مع ذلك التصريح، ولذلك توصي اللجنة بأن يُطلب إلى الأمين العام تقديم مبررات كاملة بشأن هذه المسألة في إطار تقريره المقبل عن استعراض عمليات حفظ السلام. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام تقديم معلومات مستفيضة عن تكاليف المكتب وفوائده في الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٥.

٣٨ - وأردف قائلا إن اللجنة الاستشارية أشارت إلى أن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق كانت في السابق بعثة الأمم المتحدة الوحيدة التي نشرت فيها قوة الأمم المتحدة للحراسة. ولاحظت اللجنة النشر المقرر لقوة الحراسة

في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في جمهورية أفريقيا الوسطى بحلول نهاية عام ٢٠١٣، وفي بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى الصومال في عام ٢٠١٤، وأوصت بأن تطلب الجمعية العامة إلى الأمين العام، في سياق الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٥، أن يقدم تحليلا مستفيضا لعملية نشر قوات الحراسة في البعثات السياسية الخاصة، بما في ذلك طرائقها ومعاييرها واحتياجاتها من الدعم والمساندة، وكذلك أوجه الاختلاف والتشابه مع عملية نشر القوات في بعثات حفظ السلام.

٣٩ - وأشار إلى رصد مبلغ ١ ٠٨١ مليون دولار لفترة السنتين للبعثات السياسية الخاصة في إطار الباب ٣ - الشؤون السياسية، من الميزانية البرنامجية المقترحة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، بما يعكس انخفاضا قدره ٣٢ مليون دولار مقارنة بالاعتماد البالغ ١ ١١٣ مليون دولار المقترح للبعثات السياسية الخاصة في مخطط الميزانية. ووفقا لما ذكره الأمين العام، أخذت في الاعتبار في اعتمادات فترة السنتين احتياجات ٣١ بعثة مستمرة من بين البعثات البالغ عددها ٣٦ بعثة في عام ٢٠١٤، وخمس بعثات اعتبرت جديدة وإضافية. وتبلغ الاحتياجات المقترحة لعام ٢٠١٤ فيما يتعلق بـ ٣٤ بعثة من أصل ٣٦ من البعثات السياسية الخاصة ما قدره ٥٤٠,٨ مليون دولار، وتبلغ الاحتياجات من الموارد لجميع البعثات البالغ عددها ٣٦ بعثة ٦٠٣ ملايين دولار. وبما أن سنة ٢٠١٤ هي السنة الأولى من فترة الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، فلا يمكن تحديد إجمالي الاحتياجات من الموارد للبعثات السياسية الخاصة المستمرة أو الجديدة في حدود الاعتماد البالغ ١ ٠٨١ مليون دولار لفترة السنتين أو ما يتجاوزه إلا في السنة الثانية. وأي احتياجات إضافية تتجاوز هذا الاعتماد ستعامل وفقا لأحكام المرفق الأول لقرار الجمعية العامة ٤١/٢١٣.

٤٠ - وفيما يتعلق بالسفر في مهام رسمية، قال إن تخفيضا قدره ٢,٥ مليون دولار اقترح لعام ٢٠١٤، بما يعكس الأثر الصافي لانخفاض احتياجات ٢٥ من البعثات السياسية الخاصة. وطلبت اللجنة الاستشارية إفادتها بتوزيع لتكاليف السفر يبين الانخفاض الناتج عن انخفاض عدد الرحلات والتخفيضات و/أو الوفورات المتصلة بقرارات الجمعية العامة ٦٥/٢٦٨ و ٦٧/٢٥٤ و ٦٧/٢٤٨ ولكنها لم تتلق تلك المعلومات. وأعرب عن أسف اللجنة الاستشارية لعدم تمكن الأمين العام من توفير المعلومات المطلوبة من أجل إجراء دراسة على النحو الواجب للاحتياجات من الموارد المتعلقة بالسفر لعام ٢٠١٤. وأضاف أن اللجنة الاستشارية ترى أن تنفيذ القرارات المتعلقة بالسفر من المرجح أن تؤدي إلى تحقيق وفورات بالنسبة لبعض البعثات، في حين أن توصيتها بشأن درجة سفر الخبراء في إطار المجموعة الثانية، إذا وافقت عليها الجمعية العامة، قد يكون لها أثر على الموارد المقترحة للخبراء في عام ٢٠١٤. وتوصي اللجنة الاستشارية بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام الإبلاغ عن جميع الفروق في النفقات المتصلة بالسفر في تقارير الأداء لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

٤١ - وفيما يتعلق بالاحتياجات من الموظفين، أردف قائلا إن مجموع ملاك الموظفين المقترح لعام ٢٠١٤ بلغ ٣ ٨٤٥ موظفا للعمل في ٣٤ بعثة، مقارنة بـ ٤ ٠٨٠ موظفا تمت الموافقة عليهم في عام ٢٠١٣. وتعكس المقترحات انخفاضا صافيا في عدد الوظائف قدره ٢٣٥ وظيفة في ٣٤ بعثة من البعثات البالغ عددها ٣٦، حيث اقتُرح تخفيض بمقدار ٢٤١ وظيفة في بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، بالإضافة إلى التخفيضات بسبب إغلاق مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، ويقابل ذلك جزئيا اقتراح إنشاء ٢٦ وظيفة في مكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمنطقة البحيرات الكبرى. ورغم التخفيض

المقترح في الوظائف، يتوقع حصول زيادة قدرها ٨,٥ ملايين دولار تحت بند الموظفين المدنيين. وتشمل المبررات التي قدمها الأمين العام في تقريره (A/68/327) زيادات في تكاليف الموظفين. وقد طلبت اللجنة الاستشارية معلومات عن التكاليف العامة للموظفين بالنسبة لجميع البعثات ولكنها لم تتلق تلك المعلومات. وطلبت أن تقدم معلومات عن التكاليف العامة للموظفين، بما في ذلك الفروق، في الميزانيات المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٥.

٤٢ - وقال إن اللجنة الاستشارية تلقت بناء على طلبها معلومات عن مستويات العقود وأنواعها لرؤساء جميع البعثات السياسية الخاصة. وأبلغت أيضا بأن رؤساء ثلاث بعثات - المستشار الخاص للأمين العام بشأن قبرص والمبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل والمبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمنطقة البحيرات الكبرى - هم برتبة وكيل أمين عام لديهم عقود على أساس فترة الاستخدام الفعلي، يدعمهم موظفون برتبة أمين عام مساعد.

٤٣ - وأوضح أن الفصل الرابع من تقرير اللجنة الاستشارية (A/68/7/Add.10 و A/68/7/Add.10/Corr.1) يتضمن توصيات محددة بشأن الاحتياجات من الموارد للمجموعات المواضيعية الثلاث وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان وبعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق. أما بخصوص البعثات من المجموعة الأولى، فأعلن أن اللجنة الاستشارية ترحب بقرار نقل مكتب المبعوث الخاص للأمين العام إلى منطقة الساحل للعمل في موقع مشترك مع مكتب الممثل الخاص للأمين العام لغرب أفريقيا على نحو ما أوصت به اللجنة الاستشارية في وقت سابق. ونظرا للإلغاء التدريجي المتوخى لمهمة المبعوث الخاص بحلول نهاية كانون الثاني/يناير ٢٠١٤، توصي اللجنة الاستشارية بأن تخفض وفقا لذلك الموارد المقترحة لهذا المنصب الذي هو برتبة وكيل أمين عام، وتوصي بأن تتم الموافقة وفقا لذلك على اقتراح إعادة تصنيف وظيفة رئيس المكتب من الرتبة مد-٢ إلى رتبة أمين عام مساعد. وتوصي اللجنة الاستشارية أيضا بالموافقة على ٢١ وظيفة من الوظائف الـ ٢٦ المقترحة لمكتب المبعوثة الخاصة للأمين العام المعنية بمنطقة البحيرات الكبرى، بما في ذلك وظيفتا وكيل أمين عام وأمين عام مساعد. وفيما يتعلق بمكتب الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلى سورية، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المقترحة لعام ٢٠١٤، باستثناء تحويل وظيفتين لأفراد مقدمين من الحكومة إلى الرتبة ف-٣ ترى اللجنة الاستشارية أنه يتعين تمويلهما من الميزانية العادية بدلا من الموارد الخارجة عن الميزانية بالنظر إلى الطابع المستمر للمهام المنوطة بهما.

٤٤ - وانتقل إلى المجموعة الثانية فقال إن اللجنة الاستشارية لاحظت أن انخفاض الاحتياجات في إطار بند سفر الخبراء يعزى إلى الانخفاض في عدد الرحلات التي سيقوم بها الخبراء وإلى تغيير المعايير المتصلة بتحديد درجات سفرهم بالطائرة نتيجة لقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٥٤. وأضاف أن اللجنة الاستشارية تلاحظ أن الأمانة العامة صنفت المركز التعاقدي للخبراء على أنهم ''استشاريون''، وتوصي بأن توسع الجمعية الاستثناءات المشار إليها في الفقرة ٨ من تقرير الأمين العام (A/66/676) بحيث تشمل الخبراء، مع مراعاة الطابع المميز للعمل الذي يقوم به الخبراء في إطار شتى أنواع أفرقة رصد الجزاءات.

٤٥ - وفيما يتعلق بالمجموعة الثالثة، قال إن اللجنة الاستشارية لاحظت أن الاعتماد المخصص لعام ٢٠١٤ يعكس انخفاضا قدره ٨,٦٧ ملايين دولار مقارنة بالميزانية المعتمدة لعام ٢٠١٣. ويعزى هذا الانخفاض أساسا إلى انخفاض احتياجات مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون بسبب سحب البعثة بالكامل، وانخفاض الاحتياجات التشغيلية المتعلقة بدعم الأمم المتحدة للجنة

الكاميرون ونيجيريا المختلطة، بما يعكس تغييرا في ترتيبات تقاسم التكاليف لطائرة ثابتة الجناحين بين اللجنة وبعثتين أخريين. وأوضح أن التغييرات المقترحة في ملاك الموظفين تشمل إنشاء ٩ وظائف جديدة، وإلغاء ٣٥ وظيفة وإعادة تصنيف ٣ وظائف وتحويل وظيفة واحدة. ولا تعترض اللجنة الاستشارية على مقترحات الأمين العام المتعلقة بالوظائف عدا استثناءات قليلة. بيد أنها تساءلت عن الأساس المنطقي الذي استند إليه اقتراح إلغاء وظيفتين من الوظائف المدرجة في الميزانية العادية في مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في غينيا - بيساو، ثم الاستعاضة عنهما بوظيفتين ممولتين من مصادر خارجة عن الميزانية؛ وترى اللجنة الاستشارية أن هذا الاقتراح يغير مصدر التمويل ولا يحقق وفورات.

٤٦ - وقال إن اللجنة الاستشارية أكدت من جديد ضرورة اتخاذ المزيد من التدابير لمواءمة هيكل ملاك موظفي بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا مع هياكل البعثات المماثلة.

٤٧ - وفيما يتعلق ببعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان، قال إن اللجنة الاستشارية أوصت بالموافقة على مقترحات الأمين العام. وبالإشارة إلى الانخفاض الذي قدره ٢,٥ في المائة في الميزانية المقترحة لعام ٢٠١٤، قال إن اللجنة الاستشارية تود التذكير بتوصياتها السابقة المتعلقة بأثر التخفيضات على ميزانية البعثة. وينبغي أن يتخذ الأمين العام جميع التدابير اللازمة لكفالة عدم وجود أي أثر سلبي فيما يتعلق بنوعية البرامج والأنشطة الصادر بشأنها تكليف وبتنفيذها في الموعد المقرر.

٤٨ - وأما عن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام تعديل الموارد المرصودة للوظائف الدولية على أساس معدل شغور قدره ١٢ في المائة في عام ٢٠١٤، وذلك استنادا إلى معدلات الشغور الفعلية لعام ٢٠١٣. وترى اللجنة الاستشارية أن عددا من المقترحات المتعلقة بملاك الموظفين للبعثة ليست مبررة تبريرا كافيا، وتوصي بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام إجراء استعراض عاما لاحتياجات البعثة من الموظفين، بما في ذلك الهيكل التنظيمي وعدد المناصب العليا ومستوياتها، في ضوء تطور ولاية البعثة. وتوصي كذلك بأن تطلب الجمعية إلى الأمين العام أن يستعرض الطريقة المثلى لنشر مراجعي حسابات مقيمين في البعثة، وأن يبلغ عن الاستعراضين في سياق مشروع الميزانية لعام ٢٠١٥. وعلاوة على ذلك، لا تؤيد اللجنة الاستشارية عددا من الوظائف الجديدة المقترحة في عنصر دعم البعثة، بما في ذلك إنشاء وظيفة برتبة ف-٤ لموظف إداري، ووظيفة برتبة ف-٣ لموظف لإدارة العقود ووظيفة برتبة ف-٣ لموظف إداري، حيث إنها لا ترى أن ثمة ما يبرر هذه المقترحات بشكل كاف.

٤٩ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): قال، متحدثا بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، إن اللجنة الاستشارية لا يجوز أن تلام على تمهلها في النظر في المقترحات المتعلقة بالموارد بحكم حجمها، وليس من المقبول أن تمنح اللجنة الخامسة خمسة أيام فقط للنظر فيها. وأشار إلى الفقرة ٤ من الجزء الأول من قرار الجمعية العامة ٢٤٦/٦٧، فطلب إلى الأمين العام أن ينشئ آلية لمساءلة المسؤولين عن التأخر في إصدار الوثائق، وتقديم تقرير عن ذلك في الدورة التاسعة والستين. وأكد ضرورة إدراج معيار للتأخر في إصدار الوثائق في اتفاقات كبار المديرين.

٥٠ - واستطرد قائلا إن البعثات السياسية الخاصة تضطلع بدور حيوي في منع نشوب النزاعات وصنع السلام وبناء السلام. وقد أدى إنشاء مكتب الأمم المتحدة لدى الاتحاد الأفريقي إلى زيادة فعالية التنسيق في استجابة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي معا للمسائل ذات الاهتمام المشترك.

وبالنظر إلى اتساع نطاق ولايات البعثات السياسية الخاصة والتعقيد الذي تتسم به، يلزمها دعم مالي قوي من الدول الأعضاء لضمان فعاليتها. وأعرب عن ترحيب المجموعة بالجهود التي يبذلها الأمين العام لتحسين شكل تقريره ومحتواه، ولكنه اتفق مع اللجنة الاستشارية على ضرورة مواصلة الأمين العام تحسين محتوى الميزانية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة وشكلها بتقديم معلومات وافية عن المسائل الشاملة لقطاعات عدة في شكل مماثل للشكل المعتمد في تقرير الاستعراض العام لتمويل عمليات حفظ السلام بغرض تيسير نظر الجمعية العامة في المسائل واتخاذها قرارات.

٥١ - وألمح إلى أن نوعية البرامج والأنشطة الصادر بشأنها تكليف وإنجازها في الوقت المحدد يجب أن يكونا دائما العاملين المهيمنين في تحديد الاحتياجات من الموارد العامة والهيكل العام لملاك موظفي البعثات السياسية الخاصة. ولذا ستسعى المجموعة إلى الحصول على عدد من الإيضاحات بشأن التخفيضات المقترحة في الموارد، وبخاصة في ضوء الولايات والأنشطة المتزايدة التعقيد المسندة للبعثات السياسية الخاصة، ولا سيما العاملة منها في أفريقيا. فجميع بعثات حفظ السلام ينبغي أن تمول تمويلا كافيا حتى لا تعرض للخطر الجهود التي تبذلها المنظمة من أجل صون السلم والأمن والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

٥٢ - وأخيرا قال إن المجموعة لاحظت مع القلق الزيادة الهائلة في الاحتياجات المالية والطابع المعقد للبعثات السياسية الخاصة خلال العقد الماضي. فتمويل هذه البعثات ومساندتها أمر فريد من نوعه، حيث إنها لا تتبع دورة الميزانية العادية رغم أنها ممولة في إطار تلك الميزانية. ولتعزيز كفاءة عملية الميزنة وشفافيتها، مع مراعاة الظروف الخاصة التي تحيط بالموافقة على هذه البعثات وتشغيلها ونطاقها وولايتها، فإن المجموعة تؤيد إنشاء آلية للتمويل، على النحو الذي أوصت به اللجنة الاستشارية في الوثيقة A/66/7/Add.21، بما في ذلك إنشاء حساب خاص ومنفصل يدرج في الميزانية ويمول وتقدم تقارير عنه سنويا على أساس فترة مالية تمتد من ١ تموز/يوليه إلى ٣٠ حزيران/يونيه.

٥٣ - **السيدة كارين تان** (سنغافورة): تحدثت باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا فقالت إن البعثات السياسية الخاصة شهدت زيادة كبيرة في السنوات الأخيرة في عددها وحجمها وتعقدها. فبعض أكبر البعثات الميدانية تشبه عمليات لحفظ السلام أكثر مما تُشبه بعثات الأمم المتحدة السياسية التقليدية. ثم إن التكاليف ارتفعت أيضا. فقد تم تخصيص ٨٦ مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠١، في حين تقدر الميزانية المقترحة لهذه البعثات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بمبلغ ١,١ بليون دولار.

٥٤ - وأضافت قائلة إن الرابطة تؤيد الدور الذي تؤديه البعثات السياسية الخاصة في منع نشوب النزاعات وحلها وبناء السلام، وهي تقدر تقديرا عميقا التضحيات التي يقوم بها موظفوها الذين يعمل العديد منهم في مناطق النزاع أو في مناطق ما بعد انتهاء النزاع. وغالبا ما تتصدى البعثات لصعوبات لا يرغب الآخرون في التصدي لها أو هم غير قادرين على التعامل معها، وهي تسد فجوة في مجال صون السلام والأمن. وبالنظر إلى أهمية هذه البعثات فإن أداءها الفعال ينبغي أن يكون مسألة ذات أولوية بالنسبة لجميع الدول الأعضاء. ومن الضروري إجراء استعراض جاد لترتيبات تمويلها ودعمها، إذ يتضح أكثر فأكثر أن الترتيبات الحالية ليست كافية. ورغم تقديم مقترحات تهدف إلى التصدي للمشكلة في عام ٢٠١١، فإن اللجنة لم تتخذ بعد أي إجراءات، ويعزى ذلك جزئيا إلى التأخر المزمن في تقديم ميزانيات البعثات السياسية الخاصة. فإن أخفقت اللجنة في الوصول إلى نتيجة مرضية بشأن هذه المسألة في الدورة الحالية، فإن الرابطة تقترح الفصل مستقبلا بين النظر في ترتيبات التمويل والدعم وبين عرض الميزانيات.

٥٥ - وقالت إن السبب الرئيسي لهذا التأخير يتمثل مع ذلك في عدم دراسة بعض الوفود توصيات اللجنة الاستشارية بشأن هذه المسألة دراسة جدية، وبخاصة ما يتعلق بإنشاء حساب مستقل للبعثات السياسية الخاصة - ومن شأن إنشاء حساب منفصل متسق مع دورة ميزانية حفظ السلام أن يعود بالفائدة على البعثات، بالنظر إلى أن شكل الميزانية البرنامجية لفترة السنتين الحالية غير مناسب للبعثات التي يمكن أن تنشأ أو توسع في أي وقت من الأوقات. وسييسر تحقيق التزامن بين دورات الميزانية الانتقال من عمليات حفظ السلام إلى البعثات السياسية الخاصة، والعكس بالعكس، وبالنظر إلى أن البعثات السياسية الخاصة الميدانية تستخدم بالفعل نماذج التخطيط والإدارة المعتمدة في عمليات حفظ السلام، فإن المواءمة مع دورة تلك الميزانية لا تعدو كونها إجراء منطقيا. ومن شأن هذه الخطوة أن تيسر أيضا حصول البعثات السياسية الخاصة على الموارد، مثل الصندوق الاحتياطي لعمليات حفظ السلام وحساب دعم عمليات حفظ السلام ومخزونات النشر الاستراتيجية المتاحة حاليا لعمليات حفظ السلام وحدها. وينبغي ألا تأذن اللجنة بالحصول على الموارد بطريقة تدريجية وترفض في الوقت نفسه أيضا فكرة إنشاء حساب مستقل؛ إنما عليها أن تنظر في مقترحات مترابطة وكلية وتنفذ الإصلاحات ككل بحيث تستفيد استفادة قصوى من الفوائد المتراكمة.

٥٦ - واستطردت قائلة إن النفوذ غير المتكافئ للدول الأعضاء فيما يتعلق بإنشاء البعثات السياسية الخاصة وتحديد ولاياتها ينبغي أن ينعكس على الكيفية التي تمول بها. فمن بين البعثات السياسية الخاصة الحالية البالغ عددها ٣٨ أنشأ مجلس الأمن ٣٤ بعثة. ويعكس جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، وينبغي أن يعكس جدول الأنصبة المقررة للبعثات السياسية الخاصة الشيء نفسه. وإذا كانت الجهات المتمتعة بنفوذ أكبر على البعثات لا تستطيع تحمل التكاليف، فينبغي النظر بجدية في توسيع العضوية الدائمة في مجلس الأمن من أجل توزيع المسؤوليات والسلطات على نحو أكثر إنصافا. إذ ينبغي ألا يغرم عموم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على غير وجه حق إذا لم تكن ممثلة تمثيلا كافيا في عملية صنع القرار في المجلس.

٥٧ - **السيدة غويكوتشيا** (كوبا): تكلمت باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقالت إن الاعتماد المقترح بمبلغ ٠٨١ ١ مليون دولار للبعثات السياسية الخاصة لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥ يمثل ٢٠ في المائة من الميزانية العادية. وأضافت أن تمويل هذه البعثات يشوه الميزانية العادية، كما تؤثر آليات التمويل الحالية سلبا على البرامج الأساسية وإدارة البعثات السياسية الخاصة والمساءلة والرقابة اللتين تقوم بهما الدول الأعضاء. وينبغي أن تعكس ترتيبات التمويل والدعم للبعثات السياسية الخاصة المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن عن صون السلم والأمن الدوليين. ولذا من الضروري إجراء مناقشة جادة وشفافة لجميع هذه المسائل.

٥٨ - وختمت بالقول إن الجماعة تشعر بالقلق أيضا إزاء الميل إلى تقديم التقارير عن البعثات السياسية الخاصة في وقت متأخر من الدورة، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على مداولات الدول الأعضاء وصنع القرار.

٥٩ - **السيد كوين** (كندا): تكلم أيضا باسم أستراليا ونيوزيلندا فقال إن البعثات السياسية الخاصة تساعد على تعزيز السلام والأمن على الصعيد العالمي عن طريق دعم الانتخابات وتعزيز بناء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وسيادة القانون. ويمكنها أيضا أن تساعد على رصد نظم الجزاءات والنهوض بجدول الأعمال المتعلق بالمرأة والأمن والسلام. فمكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في

سيراليون، على سبيل المثال، أرسى أسس إحراز تقدم مستدام في سيراليون. وأضاف أن تنفيذ ولاية المكتب بنجاح واتباع نهج حذر في التخطيط للمرحلة الانتقالية، في الوقت الذي تجري فيه الاستعدادات لسحب البعثة في نهاية آذار/مارس ٢٠١٤، يتيحان دروسا قيمة يمكن تطبيقها على البعثات السياسية الخاصة الأخرى.

٦٠ - وقال إن الوفود الثلاثة التي يتكلم باسمها ترحب بالتخفيض البالغ ٣٢ مليون دولار في الموارد المقترحة للبعثات السياسية الخاصة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ بالمقارنة مع مخطط الميزانية. ومن الأهمية بمكان أن يتم التخفيض دون إعاقة تنفيذ ولايات البعثات. ولا بد من الحرص على أن يصمم هيكل تلك البعثات وتحدد مستويات الملاك الوظيفي فيها ومواردها حسب ما يلزم لتلبية احتياجاتها الحقيقية. وأضاف قائلا إن وفده سيتابع عن كثب العمل الذي تقوم به البعثات الجديدة المقرر إنشاؤها في منطقة الساحل والصومال ومنطقة البحيرات الكبرى. وينبغي أن يكون الانضباط المالي عملية مستمرة وعلى الأمانة العامة أن تجد طرقا ابتكارية للاضطلاع بولايات البعثات السياسية الخاصة.

٦١ - واستطرد قائلا إن بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى أفغانستان تضطلع بدور رئيسي في تنسيق العمل الدولي وتقديم المساعدة إلى حكومة أفغانستان من أجل تعزيز التنمية السياسية والاقتصادية وتوطيد الأمن. وأشار مع القلق إلى أن مهام حماية الطفل والشؤون الجنسانية في البعثة أدمجت في وحدة حقوق الإنسان؛ ومع أن هذا النهج قد تكون له فوائد تشغيلية ومالية، فيحتمل أن يهمش هذه المسائل داخل البعثة. وقال إنه يود الحصول على تأكيدات بأن الخطوط المباشرة لإبلاغ كبار قادة البعثات سيتم تعزيزها، وكذلك الحفاظ على القدرة اللازمة للاضطلاع بالمهام التي صدر بشأنها تكليف في مجال حماية الطفل والمساواة بين الجنسين.

٦٢ - وعلق قائلا إن المرونة عنصر رئيسي في جعل البعثات السياسية الخاصة أداة مفيدة في النهوض بالسلام والأمن. ولذا فإن توصيات الأمين العام بشأن تمكين هذه البعثات من الاستفادة من هياكل الدعم المناسبة موضع ترحيب خاص، إذ إنها تتيح الفرصة لتحقيق فوائد تشغيلية وعملية فضلا عن زيادة الكفاءة المالية.

٦٣ - **السيد بريسوتي** (المراقب عن الاتحاد الأوروبي): تكلم أيضا باسم البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أيسلندا والجبل الأسود وصربيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وتركيا؛ وبلدي عملية تحقيق الاستقرار والانتساب ألبانيا والبوسنة والهرسك؛ بالإضافة إلى جورجيا وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا، فقال إنه بالنظر إلى أهمية البعثات السياسية الخاصة في منع النزاعات والسيطرة عليها وحلها وفي بناء السلام بعد انتهاء النزاع، من المؤسف أن يتناول البند ذو الصلة بذلك في وقت متأخر من الدورة. ولأن تمويل هذه البعثات يمثل جزءا كبيرا من الميزانية العادية للمنظمة، فإنه يرحب بالجهود التي تبذلها الأمانة العامة لكفالة قدر أكبر من الواقعية عند التنبؤ بميزانيات تلك البعثات وإدارتها بمزيد من الفعالية والكفاءة؛ ورغم أن المقترحات للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ لا تزال إرشادية، فهي تمثل انخفاضا بمبلغ ١٣٠ مليون دولار عن الرقم الإجمالي المتوقع لتمويل البعثات السياسية الخاصة في الفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٦٤ - واختتم بالقول إن ترتيبات الدعم المتسمة بالفعالية والكفاءة للبعثات السياسية الخاصة هامة؛ وقد تأخر طويلا صدور رد إيجابي على شواغل الأمين العام القائمة منذ أمد طويل بخصوص تمويل بدء عمل البعثات وتوسيعها ودعمها. ونظرا لضيق الوقت المتاح، ينبغي أن تركز الدول الأعضاء على تحقيق حلول من شأنها أن تحسن فعالية عمل هذه البعثات.

٦٥ - **السيدة كولين** أورتيغا (المكسيك): قالت إن البعثات السياسية الخاصة برهنت على مدى العقدين الماضيين على أنها إحدى أهم الأدوات الابتكارية المتاحة لمجلس الأمن والجمعية العامة للتصدي للتحديات القائمة في صون السلام والأمن الدوليين. وكررت الإعراب عن دعم حكومة بلدها لتلك البعثات والموظفين الذين يعملون فيها، في ظروف غير مثالية في كثير من الأحيان. بيد أن عددا من التحديات المتعلقة بتمويل هذه البعثات، كما أشار وفد بلدها في الماضي، تتطلب اهتماما عاجلا. وفي مقدمتها التشوه في الميزانية العادية الناجم عن الحصة الكبيرة من الموارد المخصصة لتلك البعثات وما يترتب على ذلك من أثر على الأعمال الفنية الأخرى التي تضطلع بها الأمم المتحدة، ولا سيما في مجال التنمية. ثانيا، لقد أدى النمو غير المنظم لهذه البعثات إلى عدم كفاية الوضوح والرقابة فيما يتعلق بالدعم الذي تقدمه الأمانة العامة. وعلاوة على ذلك لم تتلق الجمعية العامة معلومات كافية لدراسة احتياجاتها على النحو الواجب.

٦٦ - واستطردت قائلة إن تمويل البعثات السياسية الخاصة في إطار دورة الميزانية العادية أعاق نشرها بسرعة استجابة للحالات العاجلة. ولا تملك الأمانة العامة الآليات اللازمة لتوفير الموارد البشرية والمالية بالسرعة التي تتطلبها الحالات في الميدان. وأضافت أن وفدها يؤيد توصيات اللجنة الاستشارية بشأن ضرورة إدراج جميع خدمات الدعم في تقارير أداء البعثات السياسية الخاصة وكفالة تحسين التنسيق بين إدارة الشؤون السياسية وإدارة عمليات حفظ السلام وإدارة الدعم الميداني. وأخيرا، بالنظر إلى أن مجلس الأمن هو الذي ينشئ الغالبية العظمى من هذه البعثات، فإن الدول الأعضاء في المجلس ينبغي أن تضطلع بأكبر نصيب من المسؤولية عن التمويل، على غرار ما تضطلع به لبعثات حفظ السلام.

٦٧ - وأردفت أنه من أجل تعزيز البعثات السياسية الخاصة كأداة لمنع تصعيد النزاعات والتوصل إلى تسوية للخلافات السياسية، ينبغي للجنة أن تدخل في مناقشة شاملة لكفالة الترتيبات المناسبة للإدارة والتمويل والرقابة لهذه البعثات. وينبغي أن يقدم الأمين العام في تقاريره مزيدا من المعلومات عن مسائل من قبيل الموارد البشرية والدعم المقدم من المقر وتنفيذ الولايات والمسائل الشاملة لعدة قطاعات. ويمكن تحسين عملية تقديم التقارير عن طريق مواءمة دورة ميزانية هذه البعثات مع بعثات حفظ السلام. وبهدف التوصل إلى حل طويل الأمد لتوفير التمويل المناسب لهذه البعثات، ينبغي أن تنظر الجمعية في إنشاء حساب خاص يمول من جدول للأنصبة المقررة مماثل للجدول الخاص ببعثات حفظ السلام.

٦٨ - **السيد الدباغ** (العراق): قال إن تقارير الأمين العام عن تمويل البعثات السياسية الخاصة ينبغي أن تقدم في وقت مبكر بما فيه الكفاية في الدورة لتمكين اللجنة من النظر فيها على النحو الواجب.

٦٩ - وأكد مجددا، مع التشديد على أهمية دور المنظمة المستمر في العراق، التزام حكومته بتقديم أفضل دعم ممكن إلى بعثة الأمم المتحدة لتقديم المساعدة إلى العراق، لتمكينها من الاضطلاع بمسؤولياتها بموجب الولاية التي أقرها مجلس الأمن.

٧٠ - **السيدة مورينو غويرا** (كوبا): قالت إنه حتى مع حدوث انخفاض بنسبة ٢ في المائة في الموارد المقترحة للبعثات السياسية الخاصة، تظل هذه الموارد تمثل نحو ٢٠ في المائة من الميزانية العادية، مما يدل على إجحاف كبير في توزيع الموارد بين الأولويات التي حددتها الجمعية العامة. وهو أمر يبعث على قلق بالغ، بالنظر إلى أن عددا كبيرا من الدول تواجه صعوبات في تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

٧١ - وقالت إن وفدها لا يزال يساوره القلق إزاء افتقار بعض البعثات السياسية الخاصة إلى ولايات محددة. والاقتصار على تبادل الرسائل بين الأمين العام ومجلس الأمن

ليس أساسا تشريعيا كافيا لإنشائها، ولا سيما بالنظر إلى الطبيعة الحساسة لأهدافها. فكون بعض أنشطتها لا تستند إلى ولاية صريحة من شأنه أن يقوض صلاحيات الجمعية العامة والعملية الحكومية الدولية. وأكدت أن الإجراءات الحالية للموافقة على البعثات السياسية الخاصة ورصدها، على خلاف بعثات حفظ السلام، تمنع الجمعية من ممارسة رقابة ملائمة.

٧٢ - وأعربت عن أسفها، نظرا للحجم الكبير من الموارد المعنية، أن يتم النظر في البند مرة أخرى في وقت متأخر من الدورة، مع ما يترتب على ذلك من آثار سلبية على عملية اتخاذ القرارات في اللجنة. وقالت إنها تود أن تسمع تفسيرا من رئيس اللجنة الاستشارية لسبب هذا التأخير في إصدار تقرير اللجنة.

٧٣ - وفيما يتعلق بالموارد المقترحة للمستشار الخاص المعني بمنع الإبادة الجماعية، الواردة في الوثيقة A/68/327/Add.1، قالت إن حكومتها تؤيد مهام المستشار الخاص ولكنها تظل مصرة على معارضتها إدراج المسؤولية عن الحماية في الإطار الاستراتيجي والأنشطة والنتائج ذات الصلة في ظل غياب اتفاق حكومي دولي بشأن هذه المسألة. فإدراج هذه المسألة يشكل انتهاكا للأنظمة التي تحكم تخطيط البرامج والميزانية البرنامجية وقرارات الجمعية العامة ذات الصلة. ومما يبعث على القلق الشديد كون مستوى الموارد المخصصة للمسؤولية عن الحماية لم يُحدد في التقرير؛ وطلبت تعميم ورقة اجتماع تتضمن معلومات تفصيلية عن هذه الموارد.

٧٤ - وأردفت قائلة إن من غير المقبول أيضا أن يكلف المستشار الخاص بمواصلة تطوير مفهوم المسؤولية عن الحماية وتدقيقه، وهي مهمة تقع حصرا ضمن اختصاص الجمعية العامة. وعلاوة على ذلك، لا يوجد أساس قانوني لوضع منهجية لتنفيذ الولايات المتصلة بالمسؤولية عن الحماية، حيث قررت الجمعية العامة في قرارها ٦٣/٣٠٨ مواصلة النظر في المفهوم. وتجاهل تقرير الأمين العام أحكام الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ التي تفيد بأن الجمعية ستواصل دراسة المسألة، آخذة في اعتبارها الميثاق والقانون الدولي، الأمر الذي يعني أن الجمعية العامة يجب أن تتوصل إلى اتفاق بشأن نطاق المفهوم والآثار المترتبة عليه قبل أن يصبح موضوع أية ولاية. ويقوض المقترح الحالي العملية الحكومية الدولية ولذا فهو غير مقبول.

٧٥ - **السيد أونو** (اليابان): قال إن وفد بلده يؤيد البعثات السياسية الخاصة كلا في إطار ولايتها، إلا أنه يلاحظ، مع مراعاة الموارد المخصصة للبعثة المشتركة بين منظمة حظر الأسلحة الكيميائية والأمم المتحدة من أجل القضاء على برنامج الأسلحة الكيميائية للجمهورية العربية السورية، أن مجموع مخصصات الميزانية المقترحة للبعثات السياسية الخاصة لعام ٢٠١٤ بلغ ما مقداره ٩٠٠ ٠٨٩ ٦٠٣ دولار، أي بزيادة قدرها حوالي ١٢ مليون دولار مقارنة بالموارد المعتمدة لعام ٢٠١٣. ويجب ألا تتجاوز الموارد الإجمالية للبعثات السياسية الخاصة للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥ المبلغ الإجمالي وقدره ١ ٠٨١ مليون دولار المبين في الباب الملائم من الميزانية البرنامجية المقترحة؛ وتحقيقا لهذه الغاية، قال إن وفده سوف يلتمس المزيد من الكفاءة في استخدام موارد هذه البعثات. وستشكل توصيات اللجنة الاستشارية نقطة بداية طيبة للمداولات بشأن هذا البند.

٧٦ - واستطرد قائلا إن القيود المالية التي تواجهها الدول الأعضاء تعني إتاحة موارد محدودة للتصدي للتحديات التي تواجهها في مجال السلام والأمن. وبالتالي فإن أكثر النهج فعالية تتمثل في الاستفادة على أفضل وجه من المزايا النسبية بالسعي إلى تحقيق توازن صحيح في استجابة الأمم المتحدة، بما في ذلك البعثات السياسية الخاصة وبعثات حفظ السلام.

ومن شأن كفالة انتقال سلس وفي الوقت المناسب بين مختلف أنواع البعثات أيضا أن يعزز استخدام الموارد بكفاءة.

٧٧ - وأكد الحاجة إلى المزيد من الشفافية لتمكين الدول الأعضاء التي ليست أعضاء في مجلس الأمن من مواصلة الاطلاع بصورة أفضل على عملية إنشاء البعثات السياسية الخاصة وأنشطتها. وينبغي أيضا تعزيز المساءلة بما يشمل وضع ولايات واضحة وعمليات سليمة وجداول زمنية محددة بشكل جيد لأنشطة البعثة. ومن شأن هذه الشفافية أن تسهم في تحقيق فهم أفضل للميزانيات المقترحة عندما يطلب من الدول الأعضاء زيادة الموارد المخصصة لتلك الأنشطة.

٧٨ - **السيد باتريوتا** (البرازيل): قال إن البعثات السياسية الخاصة تؤدي دورا حاسما في منع نشوب النزاعات ودعم البلدان في حالات ما بعد انتهاء النزاع. بيد أنه بالنظر إلى الهيكل القائم على فترة سنتين للميزانية العادية لم تعد ترتيبات تمويل هذه البعثات ودعمها تساند بالوجه المناسب تنفيذ الولايات المنوطة بها، وقد أدت إلى انعدام الشفافية وعدم الكفاءة في إدارة البعثات. وعلاوة على ذلك فإن ما نجم عن هذا الهيكل من تشوه في الميزانية العادية يقيد قدرة المنظمة على الاضطلاع بولايات في مجالات أخرى، وبالتالي يعرقل الأداء الفعال للمنظومة بأكملها ويزيد من حدة التوترات أثناء مناقشات اللجنة بخصوص الميزانية. ويجب أن تعالج هذه المسألة على وجه السرعة عن طريق فصل تمويل البعثات السياسية الخاصة عن الميزانية العادية، ومنحها إمكانية الحصول على موارد الدعم والقدرات المقدمة إلى عمليات حفظ السلام.

٧٩ - وأضاف أن المسؤولية ملقاة على عاتق الدول الأعضاء لتزويد الأمم المتحدة بالوسائل اللازمة لصون السلام والأمن الدوليين، مع القيام في الوقت نفسه بمعالجة الخلل الهيكلي في عملية إعداد الميزانية. وهناك أيضا قضية حوكمة ديمقراطية: فرغم أن أعضاء مجلس الأمن هم الذين يتخذون القرارات بشأن البعثات السياسية الخاصة، فإن هذه البعثات تمول من الميزانية العادية ومن ثم تستولي على موارد متاحة لتنفيذ ولايات أخرى، لا سيما في إطار ركيزة التنمية. وينبغي أن تكون الوفود التي أعربت عن قلقها بشأن إجراءات إعادة تقدير التكاليف أكثر اهتماما بالمسألة قيد النظر، حيث إن تمويل البعثات السياسية الخاصة يتجاوز المبلغ المدرج في الميزانية كل سنة ويجري تعديله بأثر رجعي.

٨٠ - **السيد عيزوقي** (الجمهورية العربية السورية): قال إن وفد بلده يرحب بتعيين الممثل الخاص المشترك للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في سورية، وتمنى له التوفيق في تنفيذ ولايته الرامية إلى إيجاد حل سياسي للأزمة السورية. وقال إن حكومته قد أوضحت أنها ستشارك دون شروط مسبقة في مؤتمر جنيف الثاني بشأن سورية الذي يهدف إلى التوصل إلى حل يسمح ببناء سورية المستقبل، بمشاركة السوريين أنفسهم ودون أي تدخل خارجي.

٨١ - واستطرد قائلا إن حلا سياسيا من هذا القبيل يتطلب تقديم دعم دولي وبذل جهود من أجل مكافحة الإرهاب في سورية، ومن أجل إرساء السلام والاستقرار في البلد. ويجب أن تتوقف الدول التي تدعم الإرهاب في سورية عن تمويل وتدريب الإرهابيين، وأن تضع حدا للاستفزازات والعنف الطائفي، وأن تسحب مرتزقتها المجندين من جميع أنحاء العالم، وتضع حدا لممارساتها المدمرة التي تهدف إلى الحيلولة دون عقد مؤتمر جنيف والتوصل إلى حل سياسي للأزمة. وأشار إلى أن حكومة بلده ستتخذ تدابير قانونية لتحميل المسؤولية لتلك الحكومات التي مولت الإرهاب، من خلال الإصرار على أن تدفع هذه الدول تعويضات عن جميع الأضرار التي يعاني منها البلد والشعب السوري نتيجة لذلك.

٨٢ - وقال إن وفد بلده قد أعرب بالفعل عن تحفظات بشأن تقارير الأمين العام عن سورية، بسبب الأساس غير السليم الذي تقوم عليه، كما أعرب عن تحفظات بشأن قرارات مجلس الأمن التي تفتقر إلى الموضوعية. وأضاف قائلا إن حكومته ستتعاون مع الممثل الخاص المشترك بهدف التوصل إلى حل سياسي للأزمة؛ وتحقيقا لهذه الغاية يؤيد وفد بلده الموافقة على الميزانية المقترحة ذات الصلة.

٨٣ - **السيد تومو مونتي** (الكاميرون): قال إن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة مدرج ضمن المجموعة الثالثة من البعثات السياسية الخاصة. وقال إن اللجنة، التي أنيطت بها ولاية تيسير تنفيذ الحكم الصادر عن محكمة العدل الدولية بشأن النزاع الحدودي بين البلدين، قد حققت سلسلة من الإنجازات الملموسة تشمل اتخاذ تدابير هامة لبناء الثقة، ووردت تفاصيلها في تقرير الأمين العام ذي الصلة (A/68/327/Add.3). وأعرب عن امتنان وفد بلده للأمين العام لما يبذله من جهود في هذا الصدد، وإلى تلك الحكومات التي قدمت تبرعات وأشكالا أخرى للدعم إلى المساعي التي تقوم بها اللجنة. ونظرا لما حققته اللجنة من نجاح فهي تستحق المزيد من الدعم، بل قد تكون حقا نموذجا يُحتذى به في تسوية منازعات مماثلة في مناطق أخرى. وأعرب عن أمله في أن تكفل اللجنة الخامسة حصول اللجنة المختلطة على ما يكفي من التمويل.

٨٤ - **السيد دادو** (نيجيريا): قال إن وفد بلده يشاطر المشاعر التي أعرب عنها ممثل الكاميرون بشأن الدعم الذي تقدمه الأمم المتحدة للجنة الكاميرون ونيجيريا المختلطة.

٨٥ - وتابع كلامه مشيرا إلى نُقطة كثيرا ما تُغفل عند الحديث عن الميزانية العادية ككل، وهي أن جميع الدول الأعضاء تواجه التحدي المتمثل في محدودية الموارد وأنه من قبيل التناقض أن تدعو الوفود إلى إجراء تخفيضات في ميزانية الأمم المتحدة في الوقت الذي يتم فيه تخفيض البرامج الوطنية بسبب تدابير التقشف. وأشار إلى أن العمل من أجل السلام والأمن وضمان رفاه الشعوب في الدول المتأثرة هما جانبان لنفس العملة وأي تعديل في أحد الجانبين يؤثر بالضرورة على الجانب الآخر. وينبغي أن تبرر الدول الأعضاء على النحو الواجب التعديلات التي تقترحها في مقترحات الأمين العام بشأن الميزانية البرنامجية وينبغي أن تُتخذ القرارات بشأن المسألة بعد إجراء مداولات مناسبة.

البند ١٥٨ من جدول الأعمال: تمويل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي

(A/68/538 و A/68/653)

٨٦ - **السيدة كاسار** (المراقب المالي): عرضت تقرير الأمين العام عن ميزانية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي للفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤ (A/68/538)، فقالت إن الميزانية المقترحة قد أعدت على أساس نموذج التمويل الموحد المنقح، مع مراعاة الدروس المستفادة. وتعكس الموارد البالغة ٦٠٩,٥ ملايين دولار المقترحة للإنفاق على البعثة أنماط النشر واستخدام الموارد للبعثات السابقة في مرحلة بدء التشغيل خلال السنة الأولى من العمليات، وهي تقتصر على ما يمكن تحقيقه بشكل واقعي خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وتتضمن الميزانية المقترحة اعتمادات من أجل دعم نشر ما يصل إلى ٩ ٢٥٠ فردا من الأفراد العسكريين و ١ ١٦٨ فردا من أفراد الشرطة و ٩٨٧ من الموظفين المدنيين. وبالإضافة إلى ذلك، تم توفير مبلغ ٦,٢ ملايين دولار لتغطية ٢٢ وظيفة مؤقتة تهدف إلى توفير قدرة الدعم في المقر و ٦ وظائف مؤقتة في مكتب مراجع الحسابات المقيم المقرر إنشاؤه في مالي.

٨٧ - وأوضحت أن نفقات البعثة للفترة الممتدة من ٢٥ نيسان/أبريل إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٣ بلغت ٨٢ مليون دولار، تُعزى أساسا إلى اقتناء أصول ومعدات للبعثة، وذلك إزاء سلطة الالتزام البالغة ٨٣,٧ مليون دولار.

٨٨ - **السيد رويز ماسيو** (رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية): عرض تقرير اللجنة الاستشارية ذا الصلة (A/68/653)، فقال إن اللجنة الاستشارية توصي باعتماد مبلغ قدره ٢٠٠ ٥٤٨ ٦٠٨ دولار للإنفاق على البعثة خلال فترة ١٢ شهرا الممتدة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٣ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٤، بما يشمل مبلغا قدره ٥٠٠ ٧٧٤ ٣٦٦ دولار سبق أن أذنت به الجمعية العامة بقرارها ٢٨٦/٦٧.

٨٩ - وأضاف أن اللجنة الاستشارية أوصت، في إطار ملاك الموظفين المدنيين، بإجراء تخفيضات قدرها وظيفة واحدة برتبة ف-٥، وسبع وظائف برتبة ف-٤، وأربع وظائف برتبة ف-٣ وثلاث وظائف وطنية من الفئة الفنية. وباستثناء التكاليف التشغيلية المتصلة بخفض عدد الوظائف، توصي اللجنة الاستشارية بالموافقة على الموارد المطلوبة، واضعة في اعتبارها أن البعثة في مرحلة بدء التشغيل. وتوصي أيضا بالموافقة على الموارد المطلوبة في إطار حساب دعم عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤، مع مراعاة قرار الجمعية العامة ٢٨٦/٦٧، بيد أنها توصي بأن تقدم الطلبات المماثلة في المستقبل في إطار المقترح السنوي لحساب الدعم.

٩٠ - وفيما يتعلق بنموذج التمويل الموحد المنقح، أوضح أن اللجنة الاستشارية ترى ضرورة قيام الأمين العام بتحليل النفقات الفعلية والدروس المستفادة من أجل ضمان المزيد من الدقة وحسن التوقيت في الميزانية المقترحة بحيث تتمشى مع الأداء الفعلي. واختتم قائلا إن اللجنة الاستشارية ستستعرض هذه المسألة في سياق استراتيجية تقديم الدعم الميداني على الصعيد العالمي وتقرير أداء البعثات.

٩١ - **السيد كوفي** (كوت ديفوار): تكلم باسم مجموعة الدول الأفريقية فأعرب عن قلق المجموعة إزاء الاتجاه الجديد المتمثل في تزايد الهجمات على أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة في الآونة الأخيرة، في أعقاب مقتل اثنين من أفراد حفظ السلام السنغاليين في انفجار سيارة مفخخة في مالي. وقدم تعازيه إلى أسر أفراد حفظ السلام هؤلاء، وأعرب عن تمنياته بالشفاء العاجل للجرحى. وأشار إلى أن الهجوم قد وقع مباشرة قبل إجراء الانتخابات التي كانت تشكل جزءا من عملية استعادة الديمقراطية في مالي، وهي عملية تساهم فيها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٩٢ - وأضاف قائلا إن المجموعة مهتمة بالحصول على المزيد من التفاصيل بشأن الكيفية التي جرى بها استخدام نموذج التمويل الموحد من أجل التوصل إلى عناصر الميزانية المقترحة للبعثة المتكاملة. وأشار إلى أن المجموعة تود أيضا أن تعرف إلى أي مدى استطاع النموذج المنقح التصدي لتحديات مرحلة بدء عمل البعثة. ومن المهم تزويد بعثات حفظ السلام بالموارد الكافية للوفاء بولاياتها. وقال إن وفد بلده سيدقق في التخفيضات التي اقترحتها اللجنة الاستشارية من أجل تجنب أي تأثير سلبي على عمليات البعثة، التي تمر حاليا بمرحلة حرجة. ومع مراعاة جميع شواغل المجموعة، فإن المجموعة تؤيد الميزانية التي اقترحها الأمين العام للفترة ٢٠١٣/٢٠١٤.

٩٣ - **السيد دوكوري** (مالي): قال إن ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي، وهي إحدى أكبر بعثات الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد، تشمل تحقيق الاستقرار في مراكز سكانية كبيرة، واستعادة سيادة القانون؛ ودعم الحوار الوطني والانتخابات؛ وحماية المدنيين وموظفي الأمم المتحدة؛ وتعزيز الدفاع عن حقوق الإنسان؛ وتقديم الدعم للعمل الإنساني، والحفاظ على التراث الثقافي؛ واتخاذ إجراءات دعما للعدالة الوطنية

والدولية. وقد أسهمت البعثة منذ إنشائها في تموز/يوليه ٢٠١٣ إسهاما كبيرا في إحلال الاستقرار في البلد، لا سيما عن طريق دعم إجراء العملية الانتخابية بنجاح. وعلى الرغم من ذلك النجاح، فلا تزال الحالة الأمنية تشكل مصدرا للقلق. وقد أكدت الهجمات الإرهابية في مالي، التي وقع آخرها يوم ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، الحاجة إلى توفر قدرات عملياتية كافية لدى البعثة المتكاملة. وحيا ذكرى الضحايا، وأعرب عن تمنياته بالشفاء العاجل للجرحى.

٩٤ - وأشار إلى أن تقرير الأمين العام بشأن تمويل البعثة يتيح فرصة لتصحيح أوجه القصور بها في مجالي اللوجستيات وشؤون الموظفين. وأشار إلى أن اللجنة الاستشارية قد أوصت بالموافقة على الموارد المطلوبة للأفراد العسكريين وأفراد الشرطة وفي إطار العناصر الأربعة لولاية البعثة. وأشار إلى أن الموارد المخصصة للأنشطة المتعلقة بالمصالحة الوطنية ونزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم تتسم بأهمية خاصة.

٩٥ - وفي الختام أثنى على أفراد حفظ السلام التابعين للأمم المتحدة الذين يخاطرون بحياتهم يوميا من أجل إحلال السلام والأمن في مالي وفي العالم بأسره.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٥٥.